



في إطار أنشطتها الدورية، عقدت الجمعية السعودية للدراستات السكانية في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ١٧/٦/١٤٣٥هـ باكورة ندواتها للدورة الثانية، بعنوان: ماذا يعني لنا التقاعد؟، بمشاركة فاعلة من قبل المؤسسات الوطنية ذات العلاقة المباشرة بالسكان وقضاياهم الحيوية، تحقيقاً لأهداف الجمعية في تكامل دورها مع تلك المؤسسات. تنم ص 2

المحتوى



المرصد الحضري
والمؤشرات الحضرية
لمدينة الرياض

3



الإطار العام
للاستراتيجية
السكانية
لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية

3



التنمية السكانية في المملكة العربية

7-6

السعودية والتحديات المعاصرة



شخصية
العدد

5

الافتتاحية



هذه هي النشرة الثانية للجمعية السعودية للدراستات السكانية، يتوافق صدورها مع الدورة الثانية للجمعية، التي تميزت ببث دماء جديدة في مجلس إدارتها، وفي أعضائها، ما أتاح لها فرصة مواصلة خطى التطور، وتحقيق المزيد من النجاحات، التي تبلورت في عدد من النشاطات، لعل أهمها سعي

رئيس الجمعية لعقد الشراكات مع عدد من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بالدراستات السكانية، أوراها لها، مثل: وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، والصحة العامة للتقاعد، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إلى جانب عقد ندوة مصغرة حول التقاعد، والإعداد والاستعداد له، ومحاضرة عن التنمية السكانية في المملكة العربية السعودية والتحديات المعاصرة.

ونحن إذ نجد صدور هذا العدد فرصة لتقديم الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة السابقين، ومن اضطرته ظروفه العملية لعدم مواصلة عضويته، بالشكر والتقدير على جهودهم القيمة، نجدها أيضاً فرصة طيبة لتكرار شكر إدارة الجمعية الحاليين وأعضائها، لجميع من أسهم في هذه الأنشطة، التي تهدف إلى التواصل مع المتخصصين والمتخصصات، في بث ثقافة الوعي بأهمية الدراستات السكانية، وفعاليتها في خدمة خطط التنمية للمملكة العربية السعودية، ووضع استراتيجياتها موضع التنفيذ، والمشاركة الفاعلة في ذلك.

كما يتوافق صدور هذا العدد مع ذكرى اليوم العالمي للسكان، وما يحمله من أهداف، وما ينشره من شعارات بوصفه حدثاً سنوياً، حدد له يوم الحادي عشر من شهر أيلول من كل عام، بهدف زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان الذي تم إعلانه لأول مرة من قبل المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٨٩م، وقد أعطي لكل احتفالية بهذا اليوم من كل عام شعار محدد يشير إلى الهدف المراد تحقيقه في نهاية العام، منها على سبيل المثال شعار الشباب لعام ٢٠٠٤م، والرجال شركاء في الصحة التنافسية لعام ٢٠٠٧م، ونحو توظيف أكبر للثقافة لتغيير الممارسات واحترام حقوق الإنسان عام ٢٠٠٨م، والبيانات من أجل التنمية لعام ٢٠١٠م، التركيز على حمل المراهقات ٢٠١٣م.

وهنا نجدها فرصة ثانية، ندعو من خلالها أعضاء الجمعية، وكافة المتخصصين والمتخصصات لدراسة موضوعات اليوم العالمي للسكان، وشعاراته، دراسة سكانية نقدية هادفة، تعبر عن ثقافتنا ومعاييرنا المستمدة من ديننا الحنيف، وتسهم في نشرها وبيئها وبيانها.

كما نجدها فرصة أيضاً لدعوتهم جميعاً للمشاركة في إثراء النشرة السكانية، وجميع إصدارات الجمعية السعودية للدراستات السكانية، بالدراستات والبحوث، والتحليل الديموغرافية، والتعريف بثقافات الشعوب، والإسهام في طرح الحلول المبتكرة، لما تواجهه الدول من مشكلات ذات ارتباط وثيق بالسكان، لنسهم جميعاً في تطبيق استراتيجياته، وتحقيق أهدافها.

والله ولي التوفيق

رئيس الجمعية السعودية للدراستات السكانية



ندوة: ماذا يعني لنا التقاعد؟

د. حصة سيف السيف



- ١- تعديل نظام التقاعد المعمول به الآن، بما يحفظ حقوق الأبناء والأسر، سيما ما يتعلق بمسألة المتوفين من مستحقي راتب التقاعد في الأسرة الواحدة، مع التأكيد على حق المرأة وأبنائها في التقاعد.
 - ٢- تطوير نظام التقاعد الذي أسس، ليتوافق مع الشريعة الإسلامية ومع حقوق الإنسان ومع مستجدات العصر، وغلاء المعيشة.
 - ٣- التوعية بالتقاعد من أجل تخطيط سليم، وأن فترة التقاعد هي في الحقيقة فرصة لإنجاز ما لم يتم إنجازه.
 - ٤- إجراء دراسات تطبيقية تكشف الثغرات في النظام المطبق، وتقتصر الحلول المناسبة لها.
 - ٥- تكثيف دور الجمعية الوطنية للمتقاعدين في تحقيق مطالب المتقاعدين في تعديل النظام.
 - ٦- ضرورة نشر الوعي بأنظمة التقاعد بين الشباب، لتخطيط أفضل للمستقبل.
 - ٧- وضع خطط متجددة لخدمة كبار السن، تشمل الشؤون الصحية والاجتماعية، والترفيه بحسبان أن الكبار في السن تزداد متطلباتهم الصحية والعمرية مع تخطيط سليم للأحياء تخدم هذه هذه الفئة.
 - ٨- تحديد المجالات الاجتماعية التي يمكن أن يشارك فيها المتقاعد، ونشرها، والتوعية بأهمية المشاركة فيها.
 - ٩- استمرارية عقد مثل هذه الندوات في كافة المناطق، ومتابعة المستجدات في المجتمع السعودي، وإجراء المقارنات مع المجتمعات الأخرى.
- ولا شك أن هذه التوصيات تعكس أهمية عقد مثل الندوات، للتشاور، والتقويم بين الجهات ذات العلاقة بالموضوع المطروح، وهو أحد أهم الأدوار التي تسعى الجمعية السعودية للدراسات السكانية جاهدة في تحقيقها.

التي تنتظر المتقاعدين والمتقاعدات خصوصاً أصحاب الخبرة، والكفاءة، والعطاء، في اللجان الاستشارية ومراكز الأحياء والجمعيات الخيرية والأعمال الاجتماعية، والأسر الصديقة، التابعة، أو التي تقع تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، التي تسعى جاهدة في استثمار جهود المتقاعدين والمتقاعدات وخبراتهم، وشغل أوقات فراغهم من جانب آخر، فيما يعود بالفائدة على كلا الطرفين.

٣- الأستاذة فائزة المسعري، عضو الجمعية الوطنية للمتقاعدين، التي ألقى الضوء على التعريف بالجمعية الوطنية للمتقاعدين، تناولت بالشرح، والتحليل دور الجمعية الوطنية للمتقاعدين بوصفها حلقة وصل بين المتقاعدين والمؤسسات الخاصة والعامة، في استثمار خبراتهم فيما يسهم في تحقيق خطط التنمية، من جانب، وكونها القناة التي تتواصل مع صناع القرار من أجل حقوق المتقاعدين ومطالبهم، من جانب آخر، لا سيما أنها جمعية تغطي كافة المناطق الإدارية في المملكة، بفروعها البالغ عددها (١٩) فرعاً.

وقد أثارَت تلك الموضوعات أسئلة حوارية بين المحاضرات والحاضرات، عكست مدى أهمية عقد مثل هذه الندوة، ومدى تعطش الحاضرات للالتقاء بكوكبة من المتخصصات فيما يهم المجتمع من موضوعات حيوية، تلمست الجمعية السعودية للدراسات السكانية أهميتها، ومنحتها قرابة نصف الوقت المحدد للندوة، وحظيت تلك التساؤلات بإجابات واضحة ودقيقة، عكست مدى خبرة المتحدثات، وأهمية المجالات التي يعملن فيها، ليتم بعد ذلك التوصل إلى عدد من التوصيات، يمكن حصرها في:

في إطار أنشطتها الدورية، عقدت الجمعية السعودية للدراسات السكانية في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ١٤٣٥/٦/١٧ هـ باكورة ندواتها للدورة الثانية، بعنوان: ماذا يعني لنا التقاعد؟، بمشاركة فاعلة من قبل المؤسسات الوطنية ذات العلاقة المباشرة بالسكان وقضاياهم الحيوية، تحقيقاً لأهداف الجمعية في تكامل دورها مع تلك المؤسسات.

أدارت الندوة د. فوزية أخضر، عضو مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين، ومديرة الإدارة النسوية بالجمعية، كما كانت د. نورة العجلان، أستاذة الجغرافيا الاقتصادية المشارك بجامعة الأميرة نورة مقررة للندوة، وشاركت في تقديم محاورها كل من:

- ١- الأستاذة فاطمة العلي، مديرة القسم النسائي في المؤسسة العامة للتقاعد، التي تحدثت حول أنظمة التقاعد وأهدافها من حيث توفير مستوى معيشي يليق بالمتقاعدين من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، وتوفير عناصر الأمان الاجتماعي، والاقتصادي لهم، وهو لحماية حقوق المتقاعدين والمستفيدين من أسرهم ومنحهم مظلة تحقق ما يصبون إليه من مستوى معيشي كريم ومستقر، مشيرة إلى أهمية إطلاع كافة العاملين والعاملات في المؤسسات الحكومية، قبل التقاعد وبعده، والأنظمة الخاصة بهذه المرحلة، ومتابعة تطوراتها، حتى يمكنهم الاستفادة من اللوائح والتشريعات التي تتضمنها تلك الأنظمة، ومؤكدة في الوقت نفسه، على أهمية التخطيط الصحيح لهذه المرحلة، سواء أتت في موعدها المحدد، أو في حالة الرغبة في استبقائها.
- ٢- الأستاذة سمها الغامدي، المديرة العامة للإشراف النسائي الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية، تناولت المجالات

الإطار العام للإستراتيجية السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أ. عبدالله محمد الباتل - مدير مصلحة الإحصاءات العامة المكلف

المؤسسة على العقيدة الإسلامية التي تربط دول المجلس ، وكذلك المصير المشترك ، ووحدة الهدف التي تجمع شعوب دول المجلس ، إضافة إلى الرغبة في تحقيق التنسيق ، والتكامل ، والترابط بينها في جميع الميادين .

ويهدف الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول المجلس إلى تحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع الخليجي ويؤكد هويته العربية والإسلامية ويحافظ على استقراره وتماسكه ، وتحقيق توازن سكاني في دول المجلس في ضوء الموارد المتاحة ، وكذلك تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق في كل دولة بهدف الحد من الهجرة الداخلية إلى المدن ، إضافة إلى تنمية رأس المال البشري من خلال توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والتدريب بالمستويات الملائمة .

ويتكون الإطار العام للإستراتيجية السكانية من عدة محاور هي :-

السكان (النمو السكاني) .

التركيبة السكانية .

النمو الحضري والهجرة الداخلية .

القوى العاملة ، وتنمية الموارد البشرية .

الأمومة ، والطفولة ، والأسرة .

الإحصاءات السكانية .



أن نمط التنمية الحالية اعتمد على قوة العمل الوافدة ، وقد أن الأوان لكي تنتقل دول المجلس إلى نمط مغاير من أنماط التنمية يعتمد على الكوادر الخليجية ، كذلك وجود خلل في التركيبة السكانية في دول المجلس يشكل تهديداً لجهود التنمية ويفضي إلى تعثرها على المدى البعيد .

كما تركز الإستراتيجية السكانية لدول المجلس على العلاقات الخاصة ، والسمات المشتركة ، والأنظمة المتشابهة

الإستراتيجية السكانية عبارة عن مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية ، والاجتماعية ، والديموغرافية ، والثقافية للسكان من خلال التأثير على أهم المحاور السكانية ، وبصفة خاصة حجم السكان ومعدلات نموهم والتوزيع الجغرافي للسكان والخصائص السكانية الأخرى .

لقد بدأ التفكير في إعداد إستراتيجية سكانية لدول المجلس التعاون خلال عام ١٩٨٨م ، من خلال تشكيل فريق عمل عقد اجتماعه الأول في عام ١٩٨٩م حيث كلفت الأمانة العامة لمجلس التعاون ببيت خبرة بإعداد الإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون ، وزعت على الدول الأعضاء في نهاية عام ١٩٩٥م ، وقد اقترحت الدول الأعضاء تكليف فريق عمل لإعداد المشروع بحيث يحول المشروع إلى إطار بدلا من إستراتيجية سكانية ، وقد باشر الفريق عمله مع بداية عام ١٩٩٦م ، حيث أنجز مهمة إعداد الإطار العام للإستراتيجية السكانية في نهاية عام ١٩٩٧م .

إن من أهم الجوانب التي أدت لإعداد إطار عام للإستراتيجية السكانية في دول المجلس وجود قدر كبير من الاتساق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس ، بحيث إن ربط ذلك بالتغيرات السكانية يساهم في تعظيم دور مواطني دول المجلس في عملية التنمية ، كما أن دول المجلس قطعت شوطاً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا

المرصد الحضري والمؤشرات الحضرية لمدينة الرياض

د. حصة سيف السيف



يعد المؤشر الحضري مقياس حضري عالمي، يلخص معلومات حول موضوع أو قطاع معين، ويعطي صورة واضحة للوضع الراهن حوله، ويقيم الأداء ويتنبأ بالأوضاع المستقبلية والاتجاه العام بشأن ذلك الوضع.

المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض

حدد كتيب المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض الصادر عن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المرصد الحضري لمدينة الرياض، سبعة محاور أساسية لتلك المؤشرات: مؤشرات الخلفية العامة، مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومؤشرات النقل، ومؤشرات البنية الأساسية، ومؤشرات المسكن الملائم، ومؤشرات إدارة البيئة، ومؤشرات الإدارة المحلية.

وورد في الكتيب نفسه أن إجمالي عدد سكان مدينة الرياض عام ١٤٣٤هـ، بلغ نحو ٥,٧ مليون نسمة، وأنه من المتوقع أن يصل إلى ٨,٣ مليون نسمة بحلول العام ١٤٥٠هـ، محدداً متوسط أعمارهم وصل إلى ٧٢ عاماً، وأنه لكل ألف نسمة يوجد ٢,٢ طبيب من القطاعين الحكومي والخاص، ولكل ١٠ آلاف نسمة هناك ٢٢ سريراً.

وأشار التقرير إلى أن متوسط المعدل السنوي لنمو السكان في المدينة فقد بلغ ٤ ٪، في حين بلغ إجمالي مساحة الأراضي حسب مستويات النطاق العمراني، ضمن مرحلة التنمية العمرانية حتى عام ١٤٥٠هـ نحو ٣١١٥ كم مربع. في الوقت الذي بلغت فيه الكثافة السكانية ٢٣٧٩ فرداً في الكيلومتر المربع الواحد، ومن المتوقع أن تصل إلى «٢٦٦٤ فرداً/كم٢»، في عام ١٤٥٠هـ.

وفي إشارة سريعة إلى الأمية بين الكبار في مدينة الرياض، أورد التقرير أن نسبتها وصلت إلى ٣,٦ ٪، حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب في الفصل في مرحلة التعليم الابتدائي ٢٦ طالباً، في حين يبلغ عدد الطلاب في الفصل في مرحلة التعليم المتوسط ٢٦ طالباً، أما في المرحلة الثانوية فيبلغ ٢٨ طالباً .

المصدر:

موقع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض ١٤٣٤هـ.

يعد المرصد الحضري مركز متخصص على هيئة إدارة فنية متخصصة تنشأ في صلب الهيكل التنظيمي لإدارة المدينة. تعمل على جمع وتحليل البيانات والإحصاءات والمعلومات في مجالات التنمية الحضرية المختلفة، وتشغيلها ومعالجتها لتنمى مع متطلبات القياس والمقارنة والنشر والحفظ والاسترجاع عن مجالات تنمية المدينة بهدف العمل على تحسين ظروف الحياة لسكان المدينة. أي تقوم هذه الوحدة الفنية بتحويل المعلومات إلى مجموعة مؤشرات تساعد صناع القرار المسؤولين عن التنمية الحضرية في وضع السياسات ورسم الخطط التي تحقق أهداف تنمية المدينة وسكانها سواء تنمية العمران أو الاقتصاد أو الاجتماع أو البيئة، أي التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة.

ويعتبر المرصد الحضري أداة جيدة في يد صناع القرار حيث يمكنه عن طريق المؤشرات التي ينتجها الوقوف على مدى التحسن أو التدهور في أحوال المدينة بشكل دوري، والمقارنة سواء على مدى الزمن أو بين المدينة والمدن الأخرى التي تمر بنفس مرحلة التنمية أو ذات نفس العدد من السكان.

وتتعدد فوائد المرصد الحضرية من مجرد توفير معلومة عن مجال من مجالات التنمية الحضرية، وهو ما يعاني منه كثير من مدن العالم حيث ينقصها الكثير من المعلومات عن الظواهر الحضرية والمشكلات التي يعاني منها مواطن المدينة، وخاصة المدن الكبرى والمراكز الحضرية الميوانية، والتي تضخم عدد سكانها حتى أصبحت تعاني من مشاكل ما يسمى بالتحضر الزائد over-urbanization . حيث تقوم تلك المرصد بإعداد وإنتاج مجموعة المؤشرات التي توضح درجة أداء التنمية الحضرية.

وللمرصد الحضرية بصفة عامة، عدة مستويات منها: المرصد الحضري الوطني، والمرصد الحضري الإقليمي على مستوى دولة أو إقليم معين، والمرصد الحضري المحلي على مستوى المدينة. ويعتبر المرصد الحضري العالمي التابع للأمم المتحدة هو المؤسسة الأم لشبكة المرصد العالمية. ويعتبر المرصد الحضري المحلي لمدينة ما هو نقطة ارتكاز رئيسية ومهمة حيث يتم منه تغذية المرصد الوطني ثم العالمي.

وتقوم المرصد باختلاف مستوياتها بمهام جمع وإدارة وتحليل المعلومات، وإنتاج المؤشرات الحضرية على المستوى المختص به المرصد، وتصب مخرجات المرصد الحضري في رسم أدق لسياسات وخطط التنمية العمرانية والتخطيطية بعد التحليل الموضوعي والمنهجي للمشاكل والاحتياجات المدنية أو الحضرية على مستوى الدولة أو المدينة.

ويعمل المرصد الحضري لمدينة الرياض تحت مظلة الهيئة العليا لمدينة الرياض، وتشارك فيه ٢١ جهة من كافة القطاعات في المدينة، ويهدف إلى رصد سير عمليات التنمية الحضرية للمدينة في جميع جوانبها، وإنتاج مجموعة من المؤشرات الحضرية الشاملة لكل ما يختص بإعداد السياسات والبرامج التنموية، لتمكين القطاعات المختلفة من تقييم أدائها وتطويره.

المؤشرات الحضرية



الاحياء العشوائية في مدينة الرياض الخصائص السكنية والسكانية

أ. جمعة إبراهيم العين - ملخص رسالة ماجستير



تمهيد:

ظاهرة السكن العشوائي من المشكلات الحضرية التي تواجه حاضرمالمدن ومستقبلها في العالم قاطبة والعالم النامي على وجه التحديد. وتتباين ظاهرة السكن العشوائي من دولة إلى أخرى ودخل البلد الواحد. وتقذف وراء نشوء الظاهرة ونموها أسباب اقتصادية، واجتماعية. فالسكن العشوائي ليس كما يبدو للوهلة الأولى أنه مشكلة عمرانية وإنما هو يفرز مشكلات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وأمنية تواجه المخططين والسياسيين.

أولاً: مفهوم العشوائيات في العالم:

تعاني معظم دول العالم وخاصة العالم العربي ومدن العالم النامي من مشكلة العشوائيات، حيث إنها تؤدي إلى تدهور في النسيج العمراني للمدن والقرى، وتدني القيم والأخلاق في تلك المناطق، وانحدار النواحي الاجتماعية. وتعاني تلك المناطق من عدم توافر الخدمات المختلفة وتكاد تكون معدومة في بعض المناطق أو عدم توافرها بالقدر الكافي، حيث إنها ينقصها كثير من الخدمات اللازمة لتلك المناطق، وذلك لأن تلك المناطق بها الطرق الضيقة التي تتراوح بين 3-10 أمتار، وعدم توافر الأراضي لإقامة خدمات بها، وإن وجدت لا تصلح لإقامة مشروعات لصغر مساحتها. وتعاني تلك المناطق من تدني النواحي الصحية، وانعدام النواحي الجمالية، ومن تداخل الاستعمالات بها (سكني- تجاري- صناعي- حربي)، وتنمو تلك المناطق (العشوائيات) على أشكال متعددة. في وسط المدن وعلى أطرافها.

تثير الاحياء العشوائية عدداً من المشكلات الاصطلاحية والقانونية، وليس من السهل تقديم تعريف واضح ومقتع للحي العشوائي. ويرجع ذلك إلى تعدد ظاهرة الاحياء العشوائية. (الحسيني: 1991م)، حيث تعد من المشاكل المتعلقة بإسكان الطبقات محدودة الدخل ومن أعقد المشاكل التي تواجه غالبية مدن العالم.

ثانياً: المفهوم المحلي للمناطق العشوائية بالمملكة العربية السعودية: نشأت المناطق العشوائية بالمملكة العربية السعودية نتيجة تركيز جهود التنمية، وعدم توازنها على مستوى مناطق المملكة، وزيادة معدلات الهجرة السكانية من القرى إلى المدن، ومن المدن الصغرى إلى المدن الكبرى التي تتوافر بها فرص العمل والاستثمار، وضعف الرقابة البلدية

وموصى به من قبل التخطيط العام، إلا أنه لم يراع الاشتراطات والتوصيات التي نص عليها التخطيط العام سواء بما يتعلق بمرحلة التصميم الحضري ونوع الإسكان والارتفاعات والكثافات ومعدلات التزاحم، والمساحة المبنية وعلاقتها بغير المبنية ونسبة الارتفاع (عدد الأدوار) والمساحة المبنية إلى المساحة الكلية أو ما يُعرف بمعدل الانتفاع (F.A.R) كذلك ما يتعلق بعدد الوحدات وملحقاتها من أماكن انتظار للسيارات، ومناطق خضراء عامة أو خاصة على الهكتار أو ما يعبر عنه بـ Itensity.

6- التساهل من قبل السلطات المختصة بتنفيذ القوانين الخاصة بتنظيم عملية البناء، وذلك لعجزها عن تقديم البدائل الواقعية والملائمة لظروف السكان واحتياجاتهم وغالباً ما تلجأ هذه السلطات تحت الضغوط الشعبية والسياسة إلى إضفاء الصفة على مناطق الامتداد العشوائي.

7- عدم وجود رقابة على النمو العمراني في المناطق الخارجية المحيطة بحدود المدن القائمة.

تختلف المناطق العشوائية في مدينة الرياض عن بعضها بعضاً من حيث طبيعة النسيج العمراني. فبعضها مناطق عشوائية في البناء، حيث إن قطع أراضيها مقسمة ومخططة ولكن المباني بُنيت بشكل عشوائي غير ملتزم بأنظمة البناء. والبعض الآخر مناطق عشوائية في البناء والتخطيط، حيث إن المباني قامت بشكل عشوائي على أراضٍ خالية غير مقسمة وغير مخططة. ويوجد في مدينة الرياض إجمالاً

ساهمت في ظهور ظاهرة الإسكان العشوائي واتساعها وانتشارها ومن أهمها:

1- عدم توافر الأرض المخططة والمعدة للإسكان بسعر ملائم، فمع انخفاض معدلات الدخل لشريحة عريضة من السكان في الدول النامية ومحدودية الموارد المالية للدولة يصبح الخيار متاح لقطاع عريض من السكان هو اللجوء إلى إقامة مناطق سكنية على أطراف المدن، أو بداخلها بشكل غير شرعي وغير مخطط سواء على أرض زراعية على أطراف المدينة أو على مساحة من الأراضي المملوكة للدولة في شكل مساكن بدائية أغلبها تفتقر إلى الخدمات والمرافق الضرورية ولكنها تتلاءم مع الموارد المالية لسكانها.

2- ظهور التنمية الصناعية بالمدن الكبرى، وعدم الرغبة في العمل الزراعي بالمناطق الريفية، مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الريف إلى المدن للبحث عن فرص، عمل ولم تستطع المدن الكبيرة استيعاب هذه الأعداد من المهاجرين وتوفير المسكن اللائم لهم، فقاموا بتوفير مساكنهم بأنفسهم.

3- عدم وجود مخطط شامل يحدد النمو العمراني لهيكل المدن القائمة، مما يجعل النمو العشوائي للمدينة أمراً وارداً، بالإضافة إلى القصور في القوانين المنظمة للامتداد والتوسع العمراني.

4- نمو المدينة عمراً في أحد الاتجاهات بطريقة غير شرعية بمعنى أن المخطط العام للمدينة لم يحدد ذلك النمو العشوائي ومن هنا تهدر الكثير من التشريعات التخطيطية وقوانين البناء من حيث المساحات المبنية، وغير المبنية، وعروض الشوارع، وانعدام المرافق، ووسائل النقل والبنية الأساسية.

5- قد يكون النمو في المناطق شرعياً،

عن متابعة النمو العمراني، وارتفاع أسعار الأراضي داخل المناطق العمرانية.

وقد عرفت الدراسة التي أجرتها وزارة الشؤون البلدية والقروية المناطق العشوائية بأنها (إقامة أو إضافة استعمالات، أو خدمات، أو منشآت أو أجزاء منها لا تتماشى مع النسيج العمراني داخل التجمعات العمرانية أو حولها بدون ضوابط مخالفة بذلك ومتعارضة مع المخطط العام والاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد بالإضافة إلى تعارضها مع القوانين والتشريعات المنظمة للعمران وحماية الأراضي والتعديت على أملاك الدولة والأفراد وهي بالتالي لا تتوافر فيها الشرعية القانونية) (وزارة الشؤون البلدية والقروية: 1423هـ، 2).

ثالثاً: أسباب ظهور المناطق العشوائية في العالم:

تعد ظاهرة النمو العشوائي في التجمعات السكنية ظاهرة عالمية تتميز بها غالبية دول العالم الثالث بوصفها مشكلة عمرانية اجتماعية اقتصادية. والنمو العشوائي ظاهرة عامة في المراكز الحضرية الرئيسية بالعالم الثالث، لما توفره هذه المراكز من فرص عمل وخدمات أساسية وهي ما تسمى (عوامل جذب).

في حين تعجز المناطق الريفية على توفير فرص عمل والخدمات الأساسية وهو ما نطلق عليه (عوامل طرد). فبالتالي تبدأ الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية التي تعجز على توفير مساكن لهؤلاء المهاجرين الباحثين عن العمل فيعملون على توفير مساكن لهم حول التجمعات السكنية، ومن هنا تبدأ المشكلة في شكل امتدادات عشوائية حول التجمعات السكنية. كما أن هناك العديد من الأسباب التي



البيانات.. البيانات.. البيانات

قد لا أضيف معلومة جديدة عن أهمية توفير البيانات للباحثين ، وصناع القرار. وإنما الهدف أن أؤكد على هذا الموضوع خصوصا وأن الجمعية السعودية للدراسات السكانية لا تستطيع أن تقوم بهامها بالشكل الذي يتوقع منها في غياب المعلومة. ولعلي أبدأ بالاستشهاد بجزء مما قاله الكتاب السويدي ليون برخو في جريدة الاقتصادية بتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٩هـ:

«نشرت دائرة الإحصاء السويدية تقريرها الشهري عن حالة البلد في أواخر عام ٢٠١٢. وهذه الدائرة ربما هي أهم دائرة حكومية في البلد، حيث تقدم إحصائيات مذهلة ودقيقة للغاية عن كل ما يتعلق بحياة المواطن. وتعد الأكثر تطوراً في العالم. وملخصات لهذه الإحصائيات متوفرة على الشبكة العنقودية، وكل تفاصيلها توضع في خدمة الباحثين ، والعلماء ، والاختصاصيين في شتى مناحي الحياة. في هذا البلد ومن خلال دائرة الإحصاء باستطاعتك معرفة عدد الأبقار مثلا وما تنتجه من الحليب يوميا ، وعدد الأشجار بأنواعها أو عدد الغزلان والولادات والوفيات المحتملة لها وسقف الصيد لكل موسم، وعدد الذئاب ومناطق وجودها، وعدد الأسماك وأنواعها في كل بحيرة من البحيرات التي يزيد عددها على ١٠٠ ألف بحيرة، حتى عدد الزهور البرية التي لا يجوز قطعها لندرتها، وغيرها من أمور قد لا تخطر في البال. فتصور عزيزي القارئ كيف يكون الحال إذا تعلق الأمر بمعلومات تخص المواطن (الإنسان)؟»

لاشك إن المجال للكتابة بعد هذا القول صعب. ومع ذلك، لا بد أن نؤكد على أن البيانات الخام هي التي تبني عليها السياسات والحلول. البيانات الإحصائية الوطنية التي تجمع بأموال الدولة هي في النهاية لخدمة المواطنين؛ لأن الهدف من البيانات أن تحلل وتخرج في أشكال مختلفة لخدمة قطاعات الدولة في إعداد الاستراتيجيات وصنع القرار. ومن ثم لم يبق للجهة التي جمعت البيانات سوى خيارين: إما أن توزع البيانات الخام كما هي للجهات المعنية، أو أن تقوم هذه الجهة بتحليلها بدقة وشفافية وتعطي النتيجة (المعلومات) الجهات المستفيدة بالاستعانة بأساتذة وخبراء من الجامعات. وبخصوص سرية المعلومة، فمن المعروف أن هذه الكلمة لا تنطبق إلا على مجالات أو حالات محددة، مثل بعض المعلومات الشخصية للمواطنين، الاسم على سبيل المثال ، أو أن البيانات متعلقة بقضايا أمنية تحت نظر القضاء مثلا ، وغيرها من الحالات المحدودة أصلاً التي لا تمثل إلا نسبة محدودة من كل البيانات.

إن المتأمل في واقع البيانات في الدول المتقدمة ، وكثير من الدول النامية تصيبه الدهشة في توفر البيانات وتوفرها ، على أساس أن المواطن له الحق في الحصول على المعلومة الصحيحة ، لأن الإنسان (المواطن) نفسه هو مدار التنمية. ومع تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والخرائط على الويب نجد أن الأمر وصل إلى مجالات ، وأبعاد متقدمة ، فعلى سبيل المثال ، عند البحث عن مكان للسكن في منطقة معينة في أمريكا مثلا بغرض السياحة، نجد أن الخريطة تحمل معلومات إحصائية عن الحالة الاجتماعية وخصوصاً الأمنية في المنطقة التي يقع فيها السكن المراد، مثل معدل الدخل، ومعدل الجريمة، ودرجة سهولة التنقل سيرا (Walkability Score). ما الذي يحدث هنا؟ إنه الإيمان بأن المواطن والمستخدم لهذه الخرائط لا بد أن تقدم له المعلومة الصحيحة حسب الطلب.

وإن ما ذكر من تضارب البيانات والمؤشرات ومصادقيتها في المملكة وذلك خلال السنوات القليلة الماضية لخير شاهد على أن هناك إشكالية كبيرة. لقد أصبحت البيانات الإحصائية هاجساً خصوصاً لدى الباحثين سواء من حيث توفرها أو توفيرها أو مصداقيتها. وعليه فإنه من الضروري إعداد لائحة تشريعية للبيانات، ومن حسن الحظ أنه تم مؤخراً الإشارة إلى هذا الأمر تحديداً في مجلس الشورى على توقع أن هناك شيئاً يتم إعداده حالياً. إذاً من الواضح أن الأمر يبدأ أولاً بالتشريع. لكن من المهم التذكير بأن التشريع ولوائحه التنفيذية قد لا يستوعبه شخص في دائرة معينة بالبيانات فيستمر بالعقلية نفسها ، فيضع نفسه المصدر في تفسير اللائحة ، مما يعني أن اللائحة التنفيذية لا بد أن تكون واضحة ومعلنة . والسؤال الآن ، وماذا فعل حتى تخرج هذه اللوائح ؟ لا أظن أن الاستمرار في حجب المعلومة وحجب البيانات الخام في صالح التنمية. ولا أظن الاستمرار في تنفيذ آلية التعامل مع البيانات بنفس الطريقة في الجهات المعنية بجمع البيانات يواكب تطلعات المواطن الذي أصبح اليوم ومن هاتفه أن يحصل على معلومة من أي مكان في العالم بللمسة زر. ولعلي أسأل الجهات التي تضع في مواقعها الكترونية نماذج طلب البيانات، لماذا لا يتم الرد على الطلبات؟ ما الذي يقيد الباحثين الذين يريدون معلومات دقيقة في مجال السكان من معلومات عامة على مستوى المناطق وحتى المحافظات؟ أي فائدة ترجى من هذه المعلومات العامة لخدمة بحث دقيق؟

إننا نأمل ونطلب على وجه الخصوص من مصلحة الإحصاءات العامة وهيئة المساحة العامة وهيئة المساحة الجيولوجية تفهم حاجات الباحثين من أساتذة الدراسة العليا وطلبتها للبيانات الخام التي تؤسس لبحث علمي مفيد. ونرجو أيضاً أن تتواصل هذه الجهات مع الجامعات والجمعيات مثل الجمعية السعودية للدراسات السكانية لفتح مجالات تعاون بحثي يخدم الجميع الذي هو في النهاية خدمة لأهداف خطط التنمية الوطنية.

أ.د. علي معاضة الغامدي

نائب رئيس الجمعية السعودية للدراسات السكانية

شخصية العدد الثاني للنشرة السكانية

د. ثريا أحمد عبيد



احتفى مهرجان الجنادرية الثامن والعشرون بعضو مجلس الشورى السعودي الدكتورة ثريا أحمد عبيد لتكون شخصية عام ٢٠١٣ الثقافية، بوصفها امرأة سعودية تنال هذا الترشيح، وبناء على ذلك، مُنحت وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى؛ الذي يُمنح تقديراً لمن يؤدي خدمات كبرى ذات قيمة مهمة للمجتمع، كالتي حفلت بها سيرتها الذاتية.

وكنتيجة أساسية لطبيعة نشاطاتها، أدركت الدكتورة ثريا عبيد أهمية البيانات السكانية، والبيانات ذات العلاقة بالسكان، لتؤكد في كلماتها ودراساتها وأبحاثها على ضرورة العناية بها وبدقتها، إلى جانب التأكيد على أهمية نشرها وإتاحتها للدارسين والباحثين، إذ أكدت في إحدى كلماتها على «إن البيانات الجيدة مهمة جداً لعملية تخطيط السياسات والبرامج المبنية على النتائج التي تضمن تحسين حياة الناس. ومع أن الدول الأغنى تجمع البيانات المعتمدة وتوفرها في الوقت المناسب بصورة روتينية، فإن الدول النامية ما تزال تعاني حتى تتمكن من إجراء التعدادات السكانية والمسوحات التي تحتاج إليها لضمان التخطيط الفعال». المصدر: بيان الدكتورة ثريا عبيد - المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان سابقاً في اليوم: العالمي للسكان ٢٠١٠م

الدكتورة ثريا أحمد عبيد

الأنشطة العلمية

- درجة الدكتوراه من جامعة ولاية واين ديلاوير، ميشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٧٤م. في الأدب الإنجليزي، مع شهادة في الأثرولوجيا الثقافية.
- ماجستير من جامعة ولاية واين، ١٩٦٨م. في الأدب الإنجليزي، مع شهادة في الأثرولوجيا الثقافية.
- بكالوريوس في الأدب من كلية ميزر، في أوكلاه، كاليفورنيا، ١٩٦٦م. في الأدب الإنجليزي، مع شهادة في علم الاجتماع.
- التعليم قبل الجامعي في الكلية الأمريكية للبيانات، القاهرة، مصر، ١٩٥١/١٩٦٢م.

العضوية

- عضو مجلس الشورى إشهاراً من ١٩٧٣/١٩٧٣هـ.
- مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا بصندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، ١٩٨٦/١٩٨٨م.
- وكيلة الأمين التنفيذي للحسنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، ١٩٨٣/١٩٨٨م.
- رئيسة شعبة تنمية الاجتماعية والسكان، إسكوا، ١٩٨٢-١٩٨٣م.
- موظفة أقدم للشؤون الاجتماعية - مديرة برنامج لقرأة وتنمية إسكوا، ١٩٨٢/١٩٨٣م.
- موظفة للشؤون الاجتماعية - مديرة برنامج القرأة وتنمية إسكوا، ١٩٨١-١٩٨٢م.
- موظفة مساعدة للشؤون الاجتماعية، القرأة وتنمية إسكوا، ١٩٧٥-١٩٨١م.

الجوائز

- ميدالية تكريمية، بلغاريا، ٢٠٠٦م.
- وسام ديوليزيو هيرير الخدمة الإنسانية، جنوة، ٢٠٠٥م.
- أدرجت ضمن قائمة أقوى ٥٠ امرأة في العالم العربي - مجلة فوربس، ٢٠٠٤م.
- منحت درجة الدكتوراه الفخرية في القانون، اليابان، ٢٠٠٤م.
- جائزة القرن الثاني للشوق للريادة في مجال الشهور بالرعاية الصحية للمرأة.
- جائزة بيدرو جواكين سامورو - نيكارagua، ٢٠٠٣م.
- وسام ومفتاح مدينة مائلو، نيكارagua، ٢٠٠٣م.
- درجة الدكتوراه الفخرية في القانون، كاليفورنيا، ٢٠٠٢م.
- للمنتدى العالمي للأمم الخيرية اعترافاً بمشاركتها ومساهماتها في المنتدى، آذار/ مارس ٢٠٠٢م.
- جائزة جورج بي. يونغر - الأمم المتحدة، ٢٠٠٢م.
- جائزة كلية واغافر للنسبة العامة، نيويورك، ٢٠٠١م.

المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والأمين العام المساعد للأمم المتحدة سابقاً



التنمية السكانية في المملكة العربية السعودية والتحديات المعاصرة

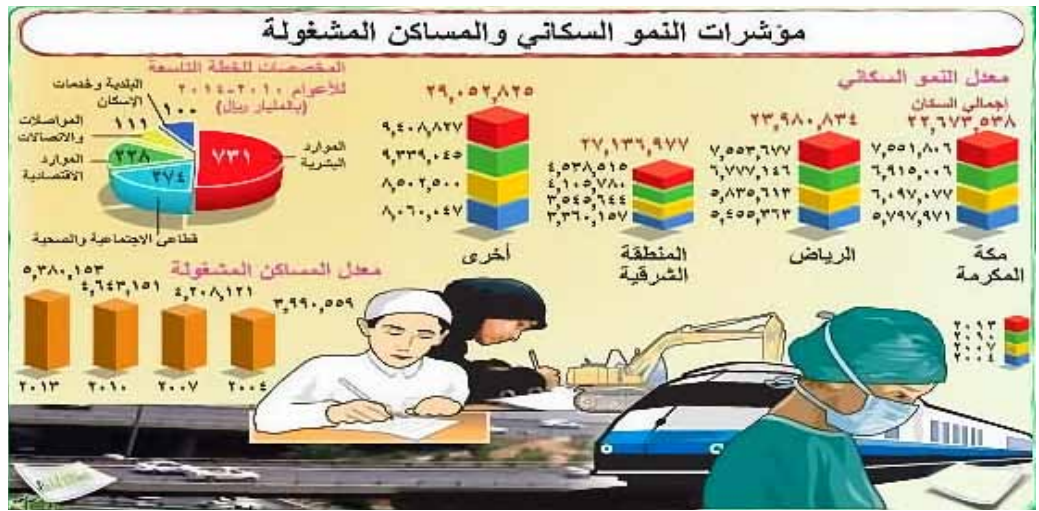
أ.د. حبيب الله محمد التركستاني

كدولة آسيوية K تمكنت من أن تحتل المرتبة (١٤) في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي واحدة من الاقتصاديات الكبرى G-٢٠. الدولة ذات الدخل المرتفع نمواً، من البلدان الأعضاء الأكثر تصنيعاً في منظمة التعاون والتنمية واحدة من الدول الأسرع نمواً في ٢٠٠٠ جنباً إلى جنب مع هونغ كونغ وسنغافورة، وتايوان اقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الدولية في عام ٢٠١٠ وصلت إلى سادس أكبر مصدر في العالم، وهي لا تملك موارد سوى الموارد البشرية، معتمدة في ذلك على الاهتمام بالعنصر البشري، ونظام التعليم الصارم في كوريا والتدريب، والربط بين التعليم والاستثمار وسوق العمل، الاهتمام بالجودة التعليمية، بتأسيس البنية التحتية

الخطة التنموية التاسعة والتنمية السكانية: اهتمت المملكة العربية السعودية بالدور الذي يجب أن تلعبه الاستراتيجية التنموية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، وجودة الحياة وركزت الخطط على عشرة مؤشرات لتحقيق التنمية الشاملة وجودة الحياة. أهم مؤشرات تحسين نوعية الحياة المستهدفة في خطة التنمية التاسعة: تشير نتائج تحليل عناصر مؤشر «نوعية الحياة»، الذي يتكون من ١٠ من المؤشرات الفرعية على تحقيق تقدم ملموس ٢٠١٤ في نوعية حياة المواطنين. فقد ارتفع المؤشر من ١١١ نقطة في عام ٢٠٠٩ إلى ١١٣ نقطة في عام ٢٠١٤ ويعزى التحسن في المؤشر العام لنوعية الحياة إلى التحسن في مؤشر الدخل وتوزيعه، الذي استحوذ على المرتبة الأولى في ذلك المجال.

التنمية الشاملة ومؤشرات جودة الحياة في المملكة العربية السعودية الدخل وتوزيعه، وصل دخل الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣ مبلغ ٩٣١٧٧ ريال والعمل على خفض معدلات الفقر، وتحسين مستوى معيشة الفقراء بزيادة دخولهم، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، ورفع مستوياتهم التعليمية والصحية، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، وتمكينهم اقتصادياً للاسهام بفعالية في عملية التنمية. والمحافظة على المستوى المعيشي لباقي المواطنين وخاصة أصحاب الدخل المتوسط وتجنبيهم الوقوع في دائرة الفقر. وضع إطار علمي يراعي ظروف المملكة وإمكاناتها والظروف الدولية المؤثرة (كضغوط ارتفاع أسعار الواردات، والأزمة المالية العالمية، والركود الاقتصادي العالمي). فضلاً عن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في معالجة الفقر.

الحياة العملية: يشار إلى أن السعودية أولت اهتماماً كبيراً بالقطاع التعليمي خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت أعداد الجامعات قفزة كبيرة في المملكة، وارتفع عددها من ١٦ جامعة قبل عشر سنوات إلى ٣٣ جامعة في الوقت الحالي، فضلاً عن أن موازنة السعودية في



التي تواجه التنمية السكانية الشاملة: ارتفاع معدل المواليد، وارتفاع معدل النمو السكاني، وإعادة توزيع السكان وتركيبهم في المدن، ازدياد تيارات الهجرة الداخلية، تركز التنمية الاقتصادية في المدن الكبرى، ارتفاع معدلات البطالة، الضغط على المرافق والخدمات العامة، الازدحام، المرور، وحوادث المرور، زيادة أعداد الشباب وزيادة الطلب على الخدمات التعليمية، الحاجة إلى المزيد من المساكن.

بعد ذلك ناقش ما إذا كان النمو السكاني مشكلة أم فرصة للتنمية؟ حيث يرى البعض أن من انعكاسات الزيادة في معدل النمو السكاني يسبب مشاكل وسلبات على التنمية وجودة الحياة، ولكن الحقيقة أن النمو السكاني يعد عاملاً إيجابياً ومن الخطأ اعتبار الزيادة في النمو السكاني يسبب الزيادة في الطلب، وزيادة الأعباء على الموارد، والزيادة السكانية تتحول إلى عبء في حال عدم الاستغلال للموارد المتاحة سيما الموارد البشرية، وهذا يتطلب من المفكرين اعتبار الزيادة في السكان زيادة في قوة العمل وعملية الإنتاج، وأن النجاح في تحقيق التنمية يعتمد على استيعاب الفائض من السكان، وتنظيم المشكلة السكانية من خلال تحقيق تنمية المجتمع وتحفيز السكان على المشاركة بجدية وفعالية في التنمية، مجرياً في سبيل توضيح وجهة نظره، مقارنة بين النمو السكاني والتنمية بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية من ناحية عدد السكان بين المملكة وكوريا جاء ترتيب المملكة (٤٥) بين دول العالم من حيث عدد السكان، بينما كوريا ترتيبها (٢٦) وهذا يعني أن كوريا أكثر في عدد السكان، من ناحية الترتيب في الكثافة السكانية جاء ترتيب المملكة (٢٠٥) بين دول العالم ويوجد في كل متر مربع (١١) فرد بينما جاء ترتيب كوريا في الكثافة السكانية (٢١) ويوجد في كل متر مربع (٥٠٠) فرد وهذا يعني أن الكثافة البشرية العالية ليست عائقاً أمام التنمية بل هي وقود للتنمية والدليل هو ما تحقق في كوريا الجنوبية

بدأ سعادته المحاضرة بأن التنمية السكانية لا تنتهي عند توفير متطلبات الحياة وتحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد لأبعد من ذلك، حيث أصبحت التنمية توجهاً إنسانياً بما يعرف بالتنمية الشاملة المتكاملة وهذا يعني أن التنمية لا تقتصر على ما يحصل عليه الإنسان من سلع وخدمات مادية ولكن تعتمد على مدى جودة الحياة، ثم تناول في حديثه العناصر التالية:

واقع التنمية السكانية في المملكة العربية السعودية. التغييرات المصاحبة للتنمية السكانية تصنيف التنمية السكانية في المجتمع التحديات التي تواجه التنمية السكانية الفرص التي تصاحب التنمية السكانية وكان من أهم أهداف المحاضرة، بيان وتوضيح: حالة التنمية السكانية وهل تحققت لها الجودة أم أنها في الطريق؟

مدى التحديات التي تفرزها الكثافة السكانية أهم المؤشرات لتحقيق الجودة في الحياة ثم تناول سعادته عناصر المحاضرة بالشرح والتحليل، معرفاً التنمية بأنها: العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في الحياة والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن، وهي ارتقاء بالمجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها والموجودة والكامنة، وتوظيفها للأفضل.

أما التنمية البشرية فهي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجتهود ومجتهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

ومع بيان أهم أشكال التنمية، تم عرض أهم التحديات



المحور الرابع: التطوير الهيكلي ويتم بمواصلة تطوير هيكل الاقتصاد السعودي، من خلال تعميق عملية التنوع الأفقي والرأسي لقاعدته الانتاجية، وتحقيق زيادات ملموسة في مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وتوفير فرص الوظيفة. كما يُعنى بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وإرساء دعائم الاقتصاد المعرفي، بحيث يتعاظم فيه دور المعرفة كمصدر من مصادر القيمة وتكوين الثروة، وتشكل محرك أساس للنمو الاقتصادي. ويتطلب إنجاز أهداف هذا المحور، ضمن عوامل أخرى، زيادات ملموسة في مخصصات أنشطة ومؤسسات البحث والتطوير، وحفز وتشجيع الابتكارات.

المحور الخامس: رفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني والمنتجات الوطنية خاصة في ظل تنامي اتجاهات العولمة وتزايد اندماج الاقتصاد السعودي في منظومة الاقتصاد العالمي، مما يتطلب تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني لرفع قدرته على اجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية منتجاته في السوق المحلي والأسواق الخارجية، واكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات. وقد تبنت الخطة مجموعة من الأهداف العامة لتطوير القدرات التنافسية، واعتمدت سياسات وآليات تنفيذية محددة لتحقيق تلك الأهداف.

بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وذلك بتشجيع استخدام الأساليب عالية الكفاءة. المحور الثاني: تنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها ويعنى برفع معدلات المشاركة الكلية للقوى العاملة الوطنية، والارتقاء المستمر بمهاراتها وتنمية قدراتها، وتوفير فرص العمل المجزي لها، وزيادة حصتها في سوق العمل الوطني. وقد انطوت الخطة على البرامج والسياسات التي تستهدف رفع قدرات عناصر العمل الوطنية لتواكب متطلبات سوق العمل والتطورات المتسارعة في تقنيات الإنتاج وأساليب الإدارة والتنظيم. كما أولت الخطة اهتماماً بتعزيز «ثقافة العمل»، وتحفيز العمالة الوطنية على تمثيل قيم المثابرة والصبر على العمل والإبداع، والابتكار والتجديد وصولاً إلى مستوى «عمالة المعرفة» التي يتطلبها التحول المنشود نحو اقتصاد المعرفة.

المحور الثالث: التنمية المتوازنة بين المناطق نشر الجهد التنموي وثماره بين مختلف مناطق المملكة، بما يسهم في زيادة التقارب بين مستوياتها التنموية. ولإنجاز أهداف هذا المحور، تركز برامج الخطة على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في مختلف المناطق، اعتماداً على مؤشرات ومعايير موضوعية تعكس أوضاعها واحتياجاتها الراهنة والمستقبلية، إضافة إلى توفير متطلبات مادية وتنظيمية أخرى، وتطوير القاعدة الإنتاجية لكل منطقة، استناداً إلى مقوماتها التنموية وميزاتها النسبية.

المتوقعة، والتوسع التنموي المأمول، مع دعم القدرات المؤسسية للعمل البيئي، والتخلص من المخلفات بأنواعها المختلفة. وإعطاء أولوية للمشاريع الصديقة للبيئة في مختلف القطاعات التنموية.

الحياة الأسرية: مؤشر الحياة الأسرية والصحة إلى نحو ١٠٣،٨ نقطة و ١٠٩،٨ نقطة ويعزى التحسن في المؤشرين إلى الانخفاض النسبي في حالات الطلاق وجرائم الأحداث، فضلاً عن تحسن الرعاية الصحية، وما ترتب عليها من انخفاض معدل الوفيات الخام، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للذكور والإناث، وإلى غير ذلك من المؤشرات.

السلامة العامة: تزداد المخاطر في الحياة كلما ازداد التطور التقني، والحركة الصناعية، بما يفرضه ذلك من حوادث تصل إلى حد الكوارث أحياناً، لذا برز علم يبحث في طرق السلامة العامة لإبعاد الخطر الداهم، وللأسف الشديد فإن المكتبة العربية، تعاني من ضعف هذا الموضوع، وعليه فقد جاء هذا الكتاب ليسد فجرة مهمة في هذا الباب بطريقة علمية، وأمثلة تجريبية، وتتبع الطرق المدروسة لإبعاد الأخطار ووضع العاملين على طريق السلامة العامة. مؤشر السلامة العامة من ٩٩،٩ إلى ١٠٠،١٨ وهنا نجد أن التحسن طفيف.

الترفيه: على خلاف المؤشرات المشار إليها أعلاه، شهد مؤشر الترفيه تراجعاً خلال خطة التنمية الثامنة. ارتفع مؤشر الترفيه من ١١٢ إلى ١١٤ وهي نسبة متواضعة.

خطة التنمية السعودية التاسعة ١٤٣١ - ١٤٣٥ ومحاورها

تتطلب مناقشة موضوع التنمية الشاملة الرجوع إلى استراتيجيات التنمية في المملكة العربية السعودية، للتعرف على مدى مساهمتها في تحقيق جودة الحياة، ومن أهم محاورها:

المحور الأول: تعزيز وتكثيف جهود تحسين مستوى معيشة المواطن والارتقاء بنوعية حياته انطلاقاً من مبدأ «أن الإنسان هو أداة وغاية عملية التنمية». ومن ثم تستهدف الخطة الاستمرار في رفع مستوى الدخل الحقيقية للمواطنين، ومواصلة التحسين الكمي والتنوعي للخدمات المقدمة لهم، واحتواء جيوب الفقر والقضاء عليها، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار الأسعار. والاستدامة التحسين في مستوى المعيشة ونوعية الحياة، يهتم المحور

العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ خصصت مبالغ ضخمة من أجل تطوير قطاع التعليم وتحسين نوعيته.

الصحة: تم خفض معدلات الإصابة بالأمراض السارية، غير السارية، ومعدلات وفيات الأطفال والرضع والأطفال دون سن الخامسة، ووفيات الأمومة، ورفع عدد سنوات العمر المتوقع عند الميلاد، توفير الرعاية العلاجية العامة، رفع كفاءة خدمات الرعاية الصحية بجوانبها الوقائية والعلاجية والتأهيلية وضمان جودتها، تنوع مصادر تمويل الخدمات الصحية لتشمل، إضافة للميزانية العامة للدولة، إيرادات الضمان الصحي التعاوني، والوقف والهبات والتبرعات وغيرها.

التعليم: القضاء على الأمية، وتحقيق التوسع في التعليم ما قبل المدرسي (رياض الأطفال)، وتحقيق هدف الحصول على التعليم الأساس لكل من هم في سن التعليم، وتحقيق الارتقاء النوعي في التعليم، والاستمرار في التوسع الكمي والتطور النوعي في التعليم العالي، والاستمرار في زيادة مشاركة الإناث في التعليم مع توسيع التخصصات التعليمية المتاحة للبنات بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والمجتمع.

الإسكان: اعتبر قطاع الإسكان من أهم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المعاصرة والتقدم في هذا المجال لا يزال دون مستوى الطموحات، مما يتطلب تعزيز مستوى التعاون بين مختلف الجهات المعنية، مع إعطاء أولوية قصوى للإسكان التنموي الموجه للشرائح منخفضة الدخل، ودعم الهيئة العامة للإسكان وتمكينها من أداء مهمتها، فضلاً عن استكمال الاستراتيجية الوطنية للإسكان، وإعداد استراتيجيات فرعية خطة التنمية التاسعة السكان والمستوى المعيشي في ضوء نتائج التعدادات السكانية والمسوحات الديموغرافية، إضافة إلى الإسراع بمعالجة ظاهرة السكن العشوائي في المدن الكبرى.

البيئة باتت السلامة والنظافة البيئية أحد أهم القضايا التي تتطلب المواجهة. حرصت الخطة التاسعة على ضرورة مراعاة البعد البيئي عند رسم معالم سياسات التنمية وتوجهاتها في السنوات المقبلة، كما شددت الخطة على أهمية تفعيل النظام العام للبيئة، ومراعاة الأوضاع البيئية في ظل الزيادة السكانية



تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣

د. عبدالله نجا المطيري

صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، تحت عنوان "نهوض الجنوب وتقدم البشرية في عالم متنوع" وقد ورد في ثنايا التقرير تأكيد على وجود تحول حقيقي في عدد من الدول النامية، إذ أظهر المؤشر قوة في اقتصاداتها، وتزايداً في نفوذها السياسي، أدى إلى تنمية بشرية متسارعة مقارنة بما كانت عليه في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠، ما أسهم في تضيق الفجوة بين مختلف دول العالم. وتوقع التقرير أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيتجاوز مجموع إنتاج ثلاث دول من الدول النامية الكبيرة وهي: الصين والهند والبرازيل، مجموع إنتاج ست دول وهي: ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وأرجع التقرير السبب إلى نمو الشراكات الجديدة في التجارة والتقنية القائمة بين بلدان الجنوب.

وخلص التقرير والتقارير السابقة للتنمية البشرية إلى أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدماً في التنمية البشرية، وإنما تتحقق التنمية البشرية عن طريق التركيز على التعليم، والتغذية والصحة والعمل، التي تفضي إلى إتاحة الفرصة لجميع الإمكانات للحصول على عمل لائق وتحقيق تقدم ثابت. واقترح التقرير أربع مجالات لكي يستمر التقدم الإنمائي المتسارع، ومن أهمها:

تمكين المواطنين من المشاركة، وسماع صوت الشباب.

المساواة بين الجنسين.

مواجهة الضغوط البيئية.

معالجة التغيرات الديموغرافية.

كما اشتمل على عدة مقترحات لتعزيز التعاون التنموي وتطويره بين دول الجنوب.

الدولة	ترتيبها عام ٢٠١١ م	ترتيبها عام ٢٠١٢ م	ترتيبها بين الدول العربية
الأردن	١٠٠	١٠٠	٣
الإمارات	٤١	٤٢	٤
البحرين	٤٨	٤٨	١٠
تونس	٩٤	٩٤	٩
الجزائر	٩٣	٩٢	٢٠
جزر القمر	١٦٩	١٧٠	١٩
جيبوتي	١٦٤	١٦٤	١٤
سوريا	١١٦	١١٦	٢١
السودان	١٧١	١٧٢	١٥
العراق	١٣١	١٣٠	٨
عمان	٨٤	٨٥	١٢
فلسطين	١١٠	١٠٩	١
قطر	٣٦	٣٦	٥
الكويت	٥٤	٥٥	٧
لبنان	٧٢	٧٢	٢
ليبيا	٦٤	٤١	١٣
مصر	١١٢	١١٢	١٥
المغرب	١٣٠	١٣٠	٦
السعودية	٥٦	٥٦	١٧
موريتانيا	١٥٥	١٥٥	١٨
اليمن	١٦٠	١٦٢	---
الصومال	---	---	الصومال

يعتمد حساب مؤشر التنمية البشرية على ثلاث مؤشرات رئيسية: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، التحصيل العلمي، متوسط العمر المتوقع.